

الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إحداث مندوبية جهوية لمؤسسة الوسيط بجهة درعة تافيلالت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

تعتبر مؤسسة الوسيط مؤسسة دستورية مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتكبين والإسهام في ترسيخ سيادة القانون وإشاعة مبادئ العدل والانصاف، وقيم التخليق والشفافية في تدبير المصالح الإدارية.

ولما كانت الإدارة بحكم نشاطاتها تصدر قرارات وتبأشر إجراءات قد تمس بمصالح المواطنين، فإن هؤلاء يلجؤون لهذه المؤسسة كآلية فعالية للوساطة بينهم وبين الإدارة مهمتها إيجاد صيغة قانونية مناسبة لحل الإشكالات المثارة في هذا الصدد، بعد إجراء الأبحاث اللازمة والاستماع إلى الأطراف و دراسة الوثائق الحجج والمعطيات التي يدلون بها لديه، وتنص المادة 29 من الظهير الشريف رقم 1-19-43 الصادر بتاريخ 1 مارس 2019 بتنفيذ القانون رقم 14-16 المتعلق بمؤسسة الوسيط على أنه " تحدث بقرار للوسيط على صعيد كل جهة من جهات المملكة مندوبية جهوية، يشرف عليها مندوب جهوي...."

وتبعاً لذلك، نثير انتباهكم إلى أن جهة درعة تافيلالت، المحدثه منذ أكثر من 6 سنوات، لا زالت تابعة للمندوبية الجهوية لفاس- مكناس، الأمر الذي يتنافى مع المقاصد التي من أجلها تبنى المغرب الجهوية المتقدمة مع ما تنطوي عليه من تقريب الإدارة من المرتفقين، بحيث يقطع مواطنو الجهة ما يقارب من 400 كلم لتقديم تظلماتهم لدى مؤسسة الوسيط.

ومن أجل كل ما سبق، نسألكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام من أجل إحداث مندوبية جهوية لهذه المؤسسة بجهة درعة تافيلالت.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سميرة حجازي